الأمم المتحدة

S/2003/212

مجلس الأمن

Distr.: General
24 February 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن عن شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تحت رئاسة فرنسا (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت مسؤوليتي، عقب مشاورات مع بقية أعضاء المجلس.

وسأكون ممتناً إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان مارك دو لا **سابلييه**
السفير
الممثل الدائم

040303 030303 03-25732 (A)
0325732

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة فرنسا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

مقدمة

تحت رئاسة فرنسا، أنجز مجلس الأمن برنامجا مكثفا خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكان ملف العراق الشغل الشاغل للدول الأعضاء في المجلس، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات بحضور مسؤولي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، منها إحاطة في جلسة مفتوحة.

وضمت المناقشة العامة التي نظمت في ٢٠ كانون الثاني/يناير بشأن مكافحة الإرهاب ١٣ وزيرا للخارجية ومكنت المناقشة من اعتماد إعلان مشترك لتعزيز تعبئة المجتمع الدولي ضد هذه الآفة.

وخصص المجلس جزءا كبيرا من أعماله لأفريقيا حيث عقدت سبع جلسات للمشاورات بشأن القضايا الأفريقية بما في ذلك كوت ديفوار، صدرت في أعقابها جميعها بيانات صحفية.

وخلال هذا الشهر انتهت ولاية ثلاث عمليات لحفظ السلام ثم جددت.

ونظمت مناقشة عامة بشأن تقرير الأمين العام عن الأطفال في حالات الصراع المسلح أسفر عنها اعتماد قرار متابعة. وبالإضافة إلى ذلك، مُدد العمل بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة واتفق المجلس على تكوين لجان الجزاءات لعام ٢٠٠٣.

وفي كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن تسعة قرارات وأُذن للرئيس بالإدلاء بتسعة بيانات للصحافة (انظر التذييل).

واجتمع أعضاء المجلس ١٧ مرة في جلسات عامة منها ٣ جلسات مع البلدان المساهمة بقوات واجتمعوا ٢٠ مرة لإجراء مشاورات غير رسمية.

وكانت فرنسا في رئاستها حريصة على شفافية أعمال مجلس الأمن بعقدها جلسات إحاطة للدول غير الأعضاء في المجلس عقب جلسات المشاورات غير الرسمية. ونُشر على

موقع الرئاسة في شبكة الإنترنت نص برنامج العمل، مع نصوص البيانات الصحفية، وموجز أعمال المجلس كما تم تحديث هذه النصوص يوميا.

أفريقيا

إثيوبيا و إريتريا

في إطار المشاورات غير الرسمية التي جرت يوم ٧ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمانة العامة بشأن التقرير عن إثيوبيا وإريتريا المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

فقد ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة نسبيا رغم وقوع عدة حوادث على الحدود في القطاع الأوسط في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

وبعد عدة أشهر من الانقطاع، اجتمعت لجنة التنسيق العسكرية في ١١ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، تحت رئاسة القائد الجديد لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، اللواء روبرت غوردون، من أجل مناقشة طرائق تنفيذ عمليات إزالة الألغام دعما لعملية ترسيم الحدود.

ولا تزال الحالة الإنسانية خطيرة بسبب آثار الجفاف الذي تسبب في هجرة السكان على كلا الجانبين من الحدود، ولا تزال الحاجة ماسة إلى مساعدة من المجتمع الدولي.

وطرأ تطور إيجابي تمثل في إطلاق إثيوبيا سراح آخر الأسرى الإريتريين، مما يسير في اتجاه تطبيع العلاقات بين البلدين.

ودخلت عملية السلام المرحلة الحاسمة لترسيم الحدود. ويشجع الأمين العام الطرفين على إجراء محادثات مع ممثله الخاص، ليغوايلا جوسيف من أجل حل المشاكل المتعلقة بتسليم الأراضي.

وسيلزم تقديم تبرعات للصندوق الخاص لتعيين الحدود من أجل مواصلة عملية ترسيم الحدود.

وأوردت الأمانة العامة التوضيحات التالية بشأن الأحداث الأخيرة. في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قُتل قروي إثيوبي في القطاع المركزي من المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد عقدت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا اجتماعا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر مع الممثلين العسكريين للطرفين في زلامبيسا، من أجل التحقيق في هذا الحادث المأساوي. وأتاح هذا الاجتماع للوفدين إجراء مناقشة إيجابية من أجل تفادي مثل هذه الحوادث في المستقبل.

وفي الأسابيع الأخيرة، دخل قرويون إثيوبيون إلى المنطقة الأمنية المؤقتة بمواشيهم، دون وقوع أي حادث ورفضوا مغادرة المنطقة الوسطى. وتسعى البعثة جاهدة للحفاظ على الهدوء في الميدان. وأعلنت إثيوبيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أنها ستغلق سفارتها في أسمرة. وأعلن الأمين العام أنه قرر تعيين السيدة أنجيلا كان مساعدةً للممثل الخاص للأمين العام في أسمرة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن ارتياحهم للتقدم المحرز ورحبوا بالجدول الزمني المعلن لعمليات ترسيم الحدود. وشجعوا الطرفين على إجراء محادثات مع الممثل الخاص للأمين العام من أجل تسوية المسائل التي قد تنشأ خلال هذه العملية. ودعا أعضاء المجلس الطرفين إلى تسوية جميع المشاكل المعلقة، بما فيها إنشاء ممر جوي بين العاصمتين. وأعربوا عن قلقهم إزاء العجز الحاصل في موارد الصندوق الاستئماني ودعوا المجتمع الدولي للتبرع عاجلا لهذا الصندوق. وانشغالا منهم بالجفاف الذي يهدد البلدين، أيدوا النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء من أجل المساهمة بسخاء في العمليات الإنسانية الجارية في إثيوبيا وإريتريا.

وكما تقرر ذلك في جلسة المشاورات غير الرسمية، أدلى الرئيس ببيان للصحافة في ختام الجلسة (انظر التذييل).

واستقبل رئيس المجلس عقب هذه الجلسة الممثل الدائم لإثيوبيا ليطلب إليه تفسير الإعلان عن إغلاق السفارة في أسمرة وليعرب له عن قلق المجلس في هذا الشأن.

جمهورية أفريقيا الوسطى

خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٨ كانون الثاني/يناير، عرض ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى على أعضاء المجلس التقرير السادس للأمين العام عن الحالة في ذلك البلد. وأشارت الأمانة العامة إلى أن جلسة استثنائية للجنة متابعة اجتماع الأحزاب السياسية عقدت يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في بانغي، تمهيدا للحوار الوطني الذي أعلنه الرئيس باتاسي. غير أن التوتر لا يزال مستمرا في العلاقات بين الأغلبية والمعارضة. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ عُين منسق ومساعد منسق من أجل الشروع في الحوار الوطني.

وعقب القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في مؤتمر القمة الذي عقد في ليبرفيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والقاضي بنشر قوة للمراقبة والحفاظ على الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، نُشرت الوحدة الغابونية اعتبارا من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومن المقرر أن تصل الوحدات الأخرى المكونة للقوة إلى

بانغي في ٢٠ كانون الثاني/يناير تقريبا. وقد غادرت قوات تجمع الساحل والصحراء بكاملها جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر.

غير أن تمردا مسلحا حقيقيا (من أنصار بوزيزي) لا يزال يعيث فسادا في المناطق الشمالية والشرقية من البلد. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مهامَ المراقبة العسكرية وجمع الأسلحة.

ولا يزال التوتر الاجتماعي سائداً منذ أيلول/سبتمبر الماضي، رغم الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل دفع المتأخرات من الرواتب. وتظل الحالة الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق. وبرنامج التعاون الثلاثي السنوات مع صندوق النقد الدولي لم يوضع بعد في صيغته النهائية.

وتُعد حالة حقوق الإنسان مصدر قلق أيضا، لاسيما بسبب أعمال السلب والنهب التي ارتكبها رجال جان بيير مامبا والمتمردون ضد مدنيين أبرياء خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويسعى قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جاهداً لتقديم مساعدة قضائية إلى الضحايا وسيفتح فرعا إقليميا ثانيا هذا العام.

وتشهد العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تحسناً ومن المقرر أن يعقد اجتماع اللجنة الكبرى المشتركة قريبا في ليبرفيل.

ولاحظ أعضاء المجلس بارتياح نداء الرئيس باتاسي من أجل إجراء حوار وطني وإنشاء لجنة تنسيق بشأن الحوار الوطني. ومن المقرر أن يكون هذا الحوار شاملا ودون استثناء. ورحب أعضاء المجلس بنشر قوة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا بقيادة غابون ولاحظوا بارتياح التزام تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ أحكام اتفاق ليبرفيل تنفيذا تاما ودون تأخير. وأعربوا عن رغبتهم في أن يعجل الطرفان بتنفيذ قرارهما القاضي بعقد اجتماع اللجنة الكبرى المشتركة.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعوا جماعة المانحين إلى إيلاء اهتمام للحالة الاستثنائية التي تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ختام المشاورات، أعرب الرئيس عن آراء أعضاء المجلس في بيان إلى الصحافة (انظر التذييل).

سيراليون

في ١٠ كانون الثاني/يناير، قدمت الأمانة العامة خلال جلسة مغلقة عرضا لأعضاء مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام السادس عشر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأطلعتهم على آخر التطورات في سيراليون: بدأ تنفيذ خطة خفض القوات عملا بأحكام القرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢). فمنذ تشرين الأول/أكتوبر الأخير، سُحب ما مجموعه ٦٠٠ ١ جندي. وستخفض قوة البعثة، البالغ عددها حاليا ٨٠٠ ١٥ فرد، إلى ٠٠٠ ١٣ فرد بحلول أيار/مايو ٢٠٠٣.

وبدأت عملية نشر ١٧٠ من أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، حيث ستشارك في تدريب الشرطة السيراليونية؛ ومن المقرر نشر ٨٥ شرطيا في الوقت الراهن. ومن أجل الوصول إلى هدف تجنيد ٠٠٠ ١ شرطي متدرب جديد سنويا، ستنظم قوة الشرطة عملية تجنيد طيلة السنة. وتشمل أنشطة التدريب الجارية ٤٥٠ مرشحا جُندوا فعلا. وتظل القدرة الاستيعابية لمدرسة الشرطة عائقا كبيرا إذ تنحصر هذه القدرة في استقبال ٢٠٠ متدرب في كل فوج.

ولا يزال تعزيز السلام والاستقرار يشكل مهمة جسيمة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

وينبغي مواصلة الجهود من أجل توسيع نطاق النظام القضائي في جميع أنحاء البلد. ومن جهة أخرى، لا تتسم مراقبة الحكومة لإنتاج الماس بالقدر الكافي من الفعالية. وبدأت المحكمة الخاصة أنشطتها وأحرزت لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة تقدما في أعمالها. وأحرز بعض النتائج في المجال الإنساني بفضل إعادة توطين المشردين. غير أن مشكلة اللاجئين تظل حديث الساعة.

ومن اللازم الحفاظ على استقرار الظروف الأمنية، من أجل إنجاح عملية إعادة هيكلة البعثة، فضلا عن ضرورة بذل جهود من أجل دعم السلام والإسراع بإعادة البناء الوطني لسيراليون. ولا يزال الصراع في ليبريا عاملا مزعزعا للاستقرار ومثيرا للقلق، كما هو الشأن بالنسبة للأزمة الحالية في كوت ديفوار.

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لما حققته البعثة من تقدم فيما يتعلق بإعادة هيكلتها. غير أنهم لاحظوا بقلق أن هيبة الدولة لم تُستعَد بالكامل في بعض المناطق من البلد. وأعربوا عن قلقهم بشأن الأمن الإقليمي وأكدوا من جديد على أهمية الحوار السياسي بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

وأدلي ببيان صحفي عقب المشاورات (انظر التذييل).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قدمت الأمانة العامة، أثناء جلسة مشاورات عُقدت في ١٥ كانون الثاني/يناير، إحاطة لأعضاء مجلس الأمن عن الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إبرام اتفاق بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وجاءت هذه الإحاطة على النحو التالي: فيما يتعلق بالحالة السياسية الداخلية، يجري الميسر حاليا مشاورات ترمي إلى تنظيم جلسة عامة للحوار بين مختلف الأطراف الكونغولية من المقرر أن يُعتمد فيها رسميا اتفاق ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وما زالت هناك بعض المسائل العالقة، أبرزها مسألة استتباب الأمن في كينشاسا أثناء الفترة الانتقالية، ووضع مسودة الدستور في صيغتها النهائية.

أما بالنسبة للحالة العسكرية، فإن اتفاق غبادوليت، الذي أُبرم في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وينص على هدنة في منطقة إيتوري، قد بدأ يوضع موضع التطبيق، غير أن انسحاب القوات، ولا سيما قوات حركة تحرير الكونغو وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الجناح الوطني لم يكتمل بعد ويجب متابعته.

والحالة الإنسانية السائدة تثير هي أيضا القلق الشديد: إذ إن فريقا متعدد الاختصاصات تابعا لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكد حصول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء الهجوم الذي استهدف منطقة إيتوري: إذ إن قوات تابعة لحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الجناح الوطني ارتكبت عن عمد، فيما يقال، عمليات اغتصاب ونهب واغتيال وعمليات ابتزاز أخرى تسببت بتشريد ٠٠٠ ١١٠ نسمة.

وفتحت البعثة في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي أول مركز من مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وهي تتشاور حاليا مع مختلف الأطراف الكونغولية والرواندية لمتابعة هذا البرنامج.

وإذا ما طُبق اتفاق بريتوريا وأُنشئت المؤسسات المؤقتة، فإنه ينبغي حينذاك للأمم المتحدة أن تتبع نهجا موحدا ومتكاملا.

وشجب أعضاء مجلس الأمن بالإجماع جميع انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الابتزاز الأخرى التي ارتكبتها في منطقة إيتوري حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الجناح الوطني. وطالبوا الحركة بوضع حد فوري للمجازر وانتهاكات حقوق الإنسان هذه ومحاسبة مرتكبيها. وأخذوا علما بأن السيد بمبا تعهد باتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن، وأعربوا عن عزمهم المضي في مراقبة تطور هذا الوضع، مع أخذ

التحقيقات التي تجريها البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاعتبار. وأكد أعضاء مجلس الأمن بخاصة أنه يتعين على جميع الأطراف التي تطالب بلعب دور في رسم مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تثبت أنها تتمسك، في المناطق التي تسيطر عليها، بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأمن السكان وعيشهم السوي.

وبعد انتهاء المشاورات، أدلى الرئيس ببيان صحفي (انظر التذييل).

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣)، الذي مُددت بموجبه مهمة فريق الخبراء الذي يرأسه محمود قاسم لفترة ستة أشهر أخرى، وتضمّن شجبا قاطعا للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ليبريا

قامت الأمانة العامة، أثناء جلسة مغلقة عُقدت في ١٧ كانون الثاني/يناير، بتقديم إحاطة إلى أعضاء المجلس، عقب ورود رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ والمتعلقة بتغيير مهمة مكتب الأمم المتحدة في ليبريا.

وأشار مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية إلى أن المشاورات بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا جارية على قدم وساق بغرض التوصل سريعا إلى اتفاق بشأن مهمة المكتب. غير أن الحكومة لم ترد حتى الآن على طلب الأمانة العامة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية السائدة، أشارت الأمانة العامة إلى أن القتال الشديد يتواصل بين القوات الحكومية ومتمردي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في منطقة لوفا وفي المنطقتين الشمالية والشمالية الغربية في ليبريا. وتفيد تقارير بأن المتمردين شنوا هجوما على مدينة بوبولو وأنهم على مسافة ٥٠ كلم من العاصمة.

وإضافة إلى ذلك، يلاحظ وجود مرتزقة مستقلين من ليبريا يشاركون في النزاع الدائر في كوت ديفوار. وأدى تواصل القتال إلى تفاقم الحالة الإنسانية. إذ لجأ ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ ليبري إلى البلدان المجاورة، ولا سيما سيراليون وغينيا. ويضاف هذا العدد إلى نحو ١٨٠ ٠٠٠ شخص شُردوا داخل البلد. زد على ذلك أن الأزمة التي تشهدها كوت ديفوار استتبعت نزوح أعداد كبيرة من السكان باتجاه ليبريا.

وحالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق، إذ إن ثمة صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء في أحزاب سياسية معارضة معتقلون باتهامات مختلفة.

وفيما يخص الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فقد أوضحت اللجنة الانتخابية لليبريا أن السياسيين المنفيين يمكن أن يحرموا المشاركة فيها. وفي رسالة بعث بها الرئيس تايلور في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، طلب من الأمم المتحدة تمكينه من الاستفادة من مساعدتها الفنية لإجراء الانتخابات؛ ولكن يتعذر على الأمانة العامة الاستجابة لهذا الطلب ما لم تحدد مهمة المكتب من جديد.

وفريق الاتصال الدولي، الذي عقد أول اجتماع عمل له على المستوى الوزاري في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في داكار، سيجتمع من جديد على مستوى الممثلين الدائمين في نيويورك في شهر شباط/فبراير القادم. وتعتبر الأمانة العامة أن هذا الفريق يتيح للمجتمع الدولي فرصة الانخراط على نحو بناء في مسألة ليبريا، وبذا إيجاد حل شامل للأزمة التي يعانيها البلد.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم تنفيذ حكومة ليبريا توصيات الأمين العام المتعلقة بتعديل مهمة مكتب الأمم المتحدة في ليبريا، وشجعوها بقوة على القيام بذلك على وجه السرعة. كما دعوا حكومة ليبريا إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة، وإلى الالتزام بتوطيد السلام في المنطقة.

وطلبوا من الأمانة العامة أن تبقيهم بانتظام على علم بتطورات الحالة في ليبريا.

وبعد انتهاء المشاورات، نقل الرئيس إلى الصحفيين آراء أعضاء المجلس (انظر التذييل)

واتخذ مجلس الأمن، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، القرار ١٤٥٨ (٢٠٠٣)، الذي جدد بموجبه إنشاء فريق الخبراء المعني بليبريا لفترة ثلاثة أشهر.

الصحراء الغربية

استمع أعضاء المجلس، أثناء جلسة المشاورات التي عقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى عرض قدمه السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن تقرير الأمين العام المتعلق بالحالة في الصحراء الغربية. وقدم الأمين العام المساعد معلومات عن المهمة التي اضطلع بها مؤخرا المبعوث الشخصي للأمين العام، جيمس بيكر الثالث: قام بزيارة المنطقة في الفترة الممتدة بين ١٤ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، واستطاع خلالها مقابلة الملك محمد السادس ملك المغرب، والرئيس الجزائري، والأمين العام لجبهة بوليساريو، والرئيس الموريتاني. وقدم إليهم اقتراحا يتعلق بحل النزاع حلا سياسيا يضمن حق تقرير المصير وفقا لأحكام القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، وطلب من الطرفين درس فحواه بعناية. وعلى

ذلك، طلبت الأمانة العامة لأسباب فنية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لفترة شهرين آخرين بحيث يتسنى للطرفين درس هذا الاقتراح، وستقدم تقريرا فيما بعد إلى المجلس.

وأشار الأمين العام المساعد إلى أن الممثل الخاص للأمين العام، وليام لاسي سوينغ، ومفوضية شؤون اللاجئين أجريا مشاورات مع الطرفين بشأن بناء الثقة لمعالجة مسألتي اللاجئين وزيارة أفراد العائلات الصحراوية المشتتة بعضهم بعضا؛ لكنه تعذر التوصل إلى اتفاق على اختيار الأشخاص المقرر أن يشاركوا في برنامج تبادل الزيارات العائلية.

وأشار أعضاء المجلس إلى مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية البعثة بدون الاتفاق على الفترة (لفترة شهرين أو ثلاثة أشهر). وأعربوا عن مؤازرتهم الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام لإيجاد حل سياسي للخلافات السائدة منذ عهد طويل بشأن الصحراء الغربية.

ودعوا المغرب وجبهة بوليساريو إلى مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في ما تبذله من جهود لحل مشكلة مصير الأشخاص المفقودين منذ نشوب النزاع.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن بناء الثقة ما برح في طريق مسدود، وطلبوا من الطرفين تقديم التنازلات اللازمة بحيث يتسنى للصحراويين التواصل على جانبي الجدار الرملي.

وبعد انتهاء المشاورات، أدلى الرئيس ببيان صحفي حظي بموافقة أعضاء المجلس (انظر التذييل).

وعقب الاجتماعات التي عقدها الخبراء، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار القاضي بتمديد ولاية البعثة لفترة شهرين إلى ٣١ آذار /مارس ٢٠٠٣، بحيث يمنح الطرفان الوقت الكافي للنظر في الاقتراح الذي قدمه المبعوث الشخصي للأمين العام. وينص القرار ١٤٦٣ (٢٠٠٣)، الذي اتخذ في ٣٠ كانون الثاني/يناير، على أن يقدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا في موعد أقصاه ١٧ آذار/مارس.

كوت ديفوار

قدم الأمين العام، أثناء جلسة مغلقة عُقدت في ٢٨ كانون الثاني/يناير، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن الحالة السائدة في كوت ديفوار ومنجزات اجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت في لينـاس ماركوسيس ومؤتمر رؤساء الدول التي شارك فيها يومي ٢٥ و ٢٦ كانون

الثاني/يناير. ويقضي الاتفاق الذي وقعته أطراف النزاع الدائر في كوت ديفوار بتشكيل حكومة مصالحة وطنية أشار الأمين العام إلى مهامها الرئيسية.

وأشار الأمين العام إلى أن قيمة هذا الاتفاق تنبع كاملة من مدى تنفيذه الفعلي. ومنذ بداية الأزمة، أعربت الأمم المتحدة عن مؤازرتها الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد حل لها، وستواصل السعي إلى إقامة سلام دائم. وتقدم الأمم المتحدة حاليا مساعدات إنسانية للاجئين والمشردين. وتبحث التقارير التي تفيد بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان وتدرس طُرق لعلاج ما يتركه النزاع من عواقب اقتصادية واجتماعية على منطقة غرب أفريقيا ككل.

وينص اتفاق لينـاس – مركوسيس على إنشاء لجنة متابعة ترأسها الأمم المتحدة. وأبلغ الأمين العام المجلس عن عزمه تعيين ممثل خاص له مسؤول عن شؤون كوت ديفوار. كما أشار إلى أنه يعتزم بحث الاقتراحات التي قدمها رؤساء الدول في البيان الذي أصدروه في ٢٦ كانون الثاني/يناير والمهام التي يطلب اتفاق لينـاس – مركوسيس من الأمم المتحدة الاضطلاع بها.

وأعلن الأمين العام أنه سيقدم عما قريب تقريرا شاملا إلى المجلس يتضمن توصياته بشأن الدور الذي ستؤديه الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسيوفد فريقا فنيا متعدد الاختصاصات لكي يجمع في الميدان المعلومات اللازمة.

وأيد أعضاء المجلس اقتراحات الأمين العام وأكدوا عزمهم على الإسراع في بحث توصياته. وأعربوا عن رغبتهم في أن يبعثوا برسالة شديدة اللهجة إلى الأطراف في كوت ديفوار لكي تنفذ الاتفاقات الموقعة على نحو بناء وبدون أي تباطؤ، مع تجنب نشوب أي أعمال عنف جديدة.

وأثنى أعضاء المجلس على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعمها إعادة إحلال السلام والأمن في كوت ديفوار، وتمنوا أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذ عملية السلام. وأشاروا إلى الأثر السلبي الذي يمكن أن يتركه تواصل العنف على المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وبعد انتهاء المشاورات، أُذن للرئيس الإعراب عن آراء أعضاء المجلس للصحافة (انظر التذييل).

بوروندي

قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد توليامييني كالوموه، أثناء جلسة مشاورات معقودة يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير، إحاطة لأعضاء المجلس بشأن التطورات الأخيرة الحاصلة في بوروندي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية بقيادة لبير نكورونزيزا.

وذكر أن الجهود الرامية إلى دعم هذا الاتفاق أسفرت عن توقيع مذكرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير مع المجموعتين المتمردتين وهما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جان – بوسكو ندايكنغوروتي) وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية. وأعقب هذا التطور الإيجابي لقاء في بريتوريا يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير بين الرئيس بويويا ورئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية والذي أسفر عن توقيع إعلان مشترك، ينص على إنشاء لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار ونشر بعثة من المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي. وزار نائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما بوروندي مؤخرا وأبلغ الأطراف أنه سيتم في أعقاب اجتماع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا إرسال فريق من المراقبين قريبا. وأكد وكيل الأمين العام أن هذا الفريق سيتألف من ٣٥ مراقبا عسكريا من بوركينا فاسو وتوغو وتونس وغابون سينشر في بوجمبورا على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بإنشاء البعثة الأفريقية، قال إنه لا يزال يتعين تسوية العديد من المسائل العملية بما في ذلك تمويل البعثة وتنسيق الجهات المساهمة بقوات (إثيوبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا). وهناك مسائل رئيسية مطروحة مثل تعريف طرائق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو ولاية البعثة.

وقد شدد الأمين العام المساعد على أن الدور المتزايد للأمم المتحدة من أجل عملية السلام هو دور حاسم على وجه الخصوص أثناء الأشهر المقبلة، قبل الأجل المحدد وهو ١ أيار/مايو. وأعلن عن إرسال أربعة أشخاص للمساعدة في التخطيط الفني للبعثة الأفريقية. وينبغي أيضا للأمين العام أن يعين رئيس اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار. ويجب على المجتمع الدولي أن يشدد على وجوب امتثال الأطراف البوروندية لالتزاماتها قصد المضي في عملية السلام.

وأضاف أن الحالة الأمنية هادئة ولا تزال، غير أن أعمال قتال حدثت مؤخرا في مقاطعات بوبانزا ورويجي وجيتكا. والحالة الإنسانية تدعو إلى القلق، إذ لا تزال الوكالات المتخصصة غير قادرة على الوصول إلى العديد من المناطق.

وأكد أعضاء المجلس مرة أخرى دعمهم للمبادرة الإقليمية وعملية التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وشجعوا الأطراف على الامتثال لتعهداتها ومواصلة المفاوضات. وطلبوا من الجهات المانحة مواصلة تقديم الدعم للمرحلة المقبلة من هذه العملية.

وعند اختتام المشاورات أعرب الرئيس، عن آراء أعضاء المجلس للصحافة (انظر التذييل).

آسيا

أفغانستان

في ٣١ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة عامة قدمها الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام. وقد قدم السيد الإبراهيمي عرضا مفصلا للغاية بشأن الحالة في أفغانستان. وذكّر بالتقدم المحرز أثناء السنة الأولى من عملية بون، إلى جانب الإشارة إلى أن وجود خطة عمل لعام ٢٠٠٣، يدعمها المجتمع الدولي، أمر ضروري في ثلاثة مجالات تحظى بالأولوية، هي: دعم المؤسسات الرئيسية للدولة ومواصلة المصالحة الوطنية والتنفيذ الفعال لبرامج التعمير.

ووفقا للممثل الخاص، فإن الأمن لا يزال الشاغل الرئيسي وهو غير مستتب في جميع أرجاء البلد. وقدم تقييما لعملية الإصلاح الجارية بالقطاع القضائي والانتخابات المقبلة. وتناول مسألة حقوق الإنسان والمشاكل المرتبطة بتعمير أفغانستان، مناشدا الجهات المانحة أن تفي بتعهداتها التي التزمت بها في أوسلو. وذكر أن حالة اللاجئين وعودة ١,٢ مليون من المشردين مسألة ذات أولوية.

وأجزل أعضاء المجلس الشكر للممثل الخاص على الأعمال المُنجزة وعلى مساعيه في هذه القضية. وأشاروا إلى التقدم المحرز، وكذلك إلى التحديات الكبيرة التي لا يزال يتعين التصدي لها وخاصة في مجال الأمن.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أثناء المشاورات المعقودة يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس، إلى عرض أدلى به وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان – ماري جوينهو بشأن آخر تقرير للأمين العام عن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأبلغ وكيل الأمين

العام المجلس بآخر التطورات. لا تزال الحالة هادئة عموما أثناء الأشهر الأخيرة، باستثناء بعض مناطق التوتر ولا سيما حادثة عنيفة وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في القطاع الغربي وكذلك يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في منطقة مزارع شبعا، ولا يزال التوتر قائما بين لبنان وإسرائيل بشأن مسألة مياه منابع الوزاني في الحصباني، ولا تزال انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني تقع بصورة متفرقة، ويواصل حزب الله الرد على عمليات التحليق هذه بإطلاق نيران الدفاع الجوي.

ومارست قوات الأمن اللبنانية المشتركة عملها بشكل أكثر نشاطا في المناطق التي أخلتها إسرائيل غير أن حكومة لبنان متمسكة بموقفها أنه طالما لا يوجد سلام شامل مع إسرائيل فإن القوات المسلحة اللبنانية لن تنشر على طول الخط الأزرق. ولا يزال التوتر قائما على طول هذا الخط. ولذا فقد طلبت الأمانة العامة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر.

وشدد أعضاء المجلس في بياناتهم على قلقهم بشأن عدد حقول الألغام الكبير في كامل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأعربوا عن أملهم في أن تستمر عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وأكدت الوفود التي أعربت عن آرائها على أن الهدوء النسبي بالمنطقة لا يزال هشا، وأن انتهاكات الخط الأزرق من جانب الطرفين قد تسفر عن تزايد التوتر. وأيدت الوفود نداء الأمين العام من أجل ضبط النفس.

وأشاد أعضاء المجلس بعمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأيدوا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام من أجل تمديد مجلس الأمن لولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وفي أعقاب المناقشات غير الرسمية اتخذ المجلس القرار ١٤٦١ (٢٠٠٣) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر.

العراق

في مشاورات غير رسمية أجريت يوم ٩ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء مجلس الأمن، إلى إحاطة قدمها هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومحمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الاجتماع، الذي يُعد متابعة للتعليقات الأولية التي أدلى بها السيد بليكس والسيد البرادعي أمام مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن الإعلان العراقي، يندرج ضمن نطاق التقارير

المنتظمة التي تقدم إلى المجلس بشأن استئناف عمليات التفتيش في العراق منذ اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وعرض السيد بليكس والسيد البرادعي على مجلس الأمن أنشطة ونتائج عمليات التفتيش الجارية. وقدما تقييما إضافيا للإعلان العراقي. وأشارا في الختام إلى تطور وتعزيز عمليات التفتيش في العراق منذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

واستمع أعضاء مجلس الأمن باهتمام وانتباه كبيرين إلى التقييم المستكمل للإعلان العراقي الذي قدمه كل من السيد بليكس والسيد البرادعي وأكدوا على دعمهم لعملهما ولاستمرار عمليات التفتيش وفقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) من أجل التوصل إلى نزع أسلحة العراق.

وعند اختتام المشاورات، أدلى الرئيس ببيان أمام الصحافة باسم أعضاء مجلس الأمن (انظر التذييل).

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية وذلك بعد الاستماع إلى التقرير العلني الذي قدمه السيد بليكس والسيد البرادعي إذ يتعين إبلاغ المجلس بشأن سير عمليات التفتيش بعد مضي ٦٠ يوما على بداية عمليات التفتيش وذلك وفقا لأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وشكلت هذه الجلسة فرصة للعديد من الوفود لتقديم ملاحظات أولية ولطرح أسئلة على السيد بليكس والسيد البرادعي. وصرح أعضاء المجلس بأنهم سيحاولون الحصول على آراء حكوماتهم بشأن التقرير وسيستأنفون مشاوراتهم، وفقا لما هو مقرر، في ٢٩ كانون الثاني/ يناير.

واستأنف أعضاء المجلس، في ذلك اليوم، مناقشاتهم للتقرير المقدم في ٢٧ كانون الثاني/يناير من السيد بليكس والسيد البرادعي اللذين أجابا على العديد من الأسئلة التي طُرحت عليهما أثناء المشاورات السابقة بشأن بعض الجوانب المحددة من تقريرهما.

وقدم أعضاء المجلس تعقيباتهم في هذا الشأن. وأشارت بعض الوفود إلى أن المعلومات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد على أن العراق لم يمتثل لالتزاماته بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وأنه لم يبد تعاونا فعّالا مع اللجنة. ورأت هذه الوفود أنه سيتعين على المجلس، عاجلا أم آجلا، مواجهة مسؤولياته إذا واصل العراق رفضه للتعاون الفعّال. بينما رأت وفود أخرى، أنه حتى في حالة انعدام اليقين واستمرار الشكوك بشأن العديد من المسائل التي لم تحل والتي أشار إليها تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، فإن عمليات التفتيش قد أسفرت بالفعل عن نتائج أولية وأنه ينبغي مواصلتها من أجل نزع السلاح التام للعراق. ولذا يتعين توفير

المزيد من الوقت للمفتشين لكي يتمكنوا من تنفيذ مهامهم وحثّ العراق على المزيد من التعاون. ورحبت عدة وفود بالإعلان عن قدوم وزير الخارجية السيد كولن باول إلى المجلس في ٥ شباط/فبراير لكي يعرض عليه المعلومات التي حصلت عليها حكومته.

الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

بعد الاستماع إلى عرض عام، أثناء الجلسة المفتوحة المعقودة يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والذي قدمه السير كيرنان برينتغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة أثناء جلسة مشاورات مغلقة.

وشجب أعضاء المجلس استمرار العنف في المنطقة، ولا سيما العنف الذي يصيب المدنيين بمن فيهم الأطفال، وتفاقم الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

وقدم الممثل الدائم للمملكة المتحدة عرضا موجزا للاجتماع الذي انعقد في لندن في ١٤ كانون الثاني/يناير بشأن إصلاح السلطة الفلسطينية، مشيرا إلى أن هذا الاجتماع عُقد في إطار عملية محددة بواسطة خريطة الطريق وأن هذا الاجتماع كان اجتماعا بناء.

وفيما يتصل بجدول الأعمال المقبل، أشار وكيل الأمين العام إلى أن الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية على مستوى المبعوثين سيعقد في بداية شباط/فبراير ٢٠٠٣ وسيتبعه اجتماع آخر على المستوى الوزاري. وشدد على ضرورة إحراز تقدم في إعداد آلية إشراف لتنفيذ خريطة الطريق.

أوروبا

جورجيا

خلال المشاورات المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس إلى عرض قدمته الأمانة العامة بشأن التقرير الأخير المتعلق بأبخازيا، جورجيا.

وذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام، هايدي تغليافينه، أن الوضع في الميدان لا يزال هادئا لكنه غير مستقر. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا جهودها من أجل تحسين الظروف الأمنية، لا سيما في مقاطعة غالي. ومن شأن هذه الجهود أن تهيئ بيئة أأمن وأفضل للأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى المنطقة ولموظفي البعثة.

وأكدت الممثلة الخاصة أن البعثة ستقوم بكل ما في وسعها من أجل تنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة، بما في ذلك فتح فرع في غالي تابع لمكتب حقوق الإنسان الموجود

مقره في سوخومي. والبعثة تدرك تماما أنه حتى وإن أحرز تقدم في قطاع غالي ، فإن ذلك لا يمكن أن يغني عن اتفاق سياسي بشأن عودة اللاجئين وهو اتفاق لا يزال ينبغي التوصل إليه.

وستواصل البعثة جهودها من أجل تنشيط الحوار بين الطرفين الجورجي والأبخازي في إطار مجلس التنسيق، مما سيسمح، في جملة أمور، باتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر بشأن تدابير الثقة في المستقبل.

وأكدت الممثلة الخاصة أن تحديد مركز سياسي لأبخازيا يعتبر مسألة جوهرية في عملية السلام وأنها ستعمل على تشجيع الطرفين الأبخازي والجورجي على إجراء مفاوضات موضوعية استنادا إلى وثيقة بودن. ورأت أن اجتماعا رفيع المستوى تعقده مجموعة الأصدقاء تحت رعاية الأمم المتحدة قد يكون منبرا مناسبا للمناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الإعداد لإرسال بعثة تقييم خاصة إلى وادي كودري، حظيت بتأييد العديد من الوفود في المجلس، وأن هذه البعثة قد تُرسل في ربيع عام ٢٠٠٣.

وقد أعرب أعضاء المجلس مجددا عن تأييدهم لفكرة قيام مجموعة الأصدقاء بعقد اجتماع رفيع المستوى وشجعوا الطرفين على تنشيط الآليات من أجل تهدئة التوتر. وأعربوا عن أملهم في أن يقبل الطرف الجورجي تمديد ولاية القوات التابعة لرابطة الدول المستقلة التي تنتهي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وقد اتخذ المجلس القرار ١٤٦٢ (٢٠٠٣) الذي جدد بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر أخرى.

ملفات مواضيع محددة

مكافحة الإرهاب

عقد مجلس الأمن في ٢٠ كانون الثاني/يناير جلسة مفتوحة على مستوى الوزراء أكد فيها ضرورة استمرار جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب بقدر أكبر من الفعالية. وأتاح النقاش مناسبة للتذكير بجهود الأمم المتحدة في هذا المجال ولا سيما جهود لجنة مكافحة الإرهاب ولإبراز رغبة الدول الأعضاء في المجلس في إعطاء زخم جديد لمكافحة هذه الآفة.

وفي ختام الاجتماع الوزاري، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي أرفق به بيان عن مكافحة الإرهاب، ودعا فيه الأمين العام إلى تقديم تقرير في غضون شهر واحد عن الإسهامات المقدمة خلال النقاش الذي دار في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

الأطفال في حالات الصراع المسلح

عقد مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير جلسة مفتوحة كرسها لموضوع الأطفال في حالات الصراع المسلح. وقد استهل الأمين العام الجلسة ببيان أكد فيه أن الأطفال لا يزالون ضحايا الصراعات رغم كلما أحرز من تقدم من أجل وضع إطار قانوني دولي، وأنه ينبغي من الآن فصاعدا فرض رقابة على الأطراف التي تنتهك معايير القانون الدولي. وعرض الممثل الخاص للأمين العام أولارا أوتونو تقريره وأوصى المجتمع الدولي بفتح عهد جديد يتسم باتخاذ إجراءات ملموسة. ودعت مديرة اليونيسيف، كارول بيلامي البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب وتحسين التدريب.

وفي أعقاب هذا النقاش، الذي شاركت فيه عدة وفود، اتخذ المجلس في ٣٠ كانون الثاني/يناير القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) الذي طلب إلى الأمين العام أن يتناول في تقريره المقبل جميع الحالات المثيرة للقلق المتعلقة بحماية الأطفال ويعرب عن اعتزام المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لحل هذا المشكل إن كان التقدم المحرز غير كاف.

الجزاءات

اتفق مجلس الأمن، في بداية كانون الثاني/يناير بعد مشاورات دارت بين أعضائه، على تكوين لجان الجزاءات لعام ٢٠٠٣ (انظر مذكرة الرئيس الواردة في S/2003/10).

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، نظر أعضاء مجلس الأمن في مشروع قرار بشأن الجزاءات التي فرضت على الطالبان وتنظيم القاعدة والتي تنتهي في ١٩ كانون الثاني/يناير. وبموجب القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، يجب تمديد هذه الجزاءات أو تعزيزها بعد عام من اتخاذه.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ اتخذ المجلس القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) الذي ينص على تحسين فعالية نظام الجزاءات ، لا سيما بتوفير مزيد من الموارد لفريق الرصد.

عملية كيمبرلي

اتخذ المجلس في ٢٨ كانون الثاني/يناير القرار ١٤٥٩ (٢٠٠٣) المتعلق بنظام عملية كيمبرلي إصدار شهادات منشأ الماس الخام.

التذييل

بيانات أصدرها رئيس مجلس الأمن للصحافة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

الحالة في إثيوبيا وإريتريا (٧ كانون الثاني/يناير)

خلال المشاورات المعقودة في ٧ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها هادي العنابي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا. وعرض الأمين العام المساعد العنابي التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1393) وقدم للمجلس معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة منذ إصداره.

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرز منذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (A/2002/977). وأهابوا بإثيوبيا وإريتريا أن تواصلا ضمان تعاونهما الكامل مع البعثة ومع لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ليتسنى ترسيم الحدود بينهما بسلاسة. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء المجلس بالتقرير السابع للجنة، ولا سيما بجدول ترسيم الحدود. وحث أعضاء المجلس أيضا الطرفين على أن يناقشا مع ليغوايلا جوزيف، الممثل الخاص للأمين العام، المشاكل التي قد تنشأ خلال عملية ترسيم الحدود وذلك من أجل إيجاد حلول لها.

ورحب أعضاء المجلس بقيام إثيوبيا، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية بالإفراج عن آخر أسرى الحرب الإريتريين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ كما فعلت إريتريا من قبل مع الأسرى الإثيوبيين. ودعوا الطرفين إلى تسوية جميع القضايا المعلقة، لا سيما قضية إنشاء خط جوي مباشر على ارتفاع عال بين العاصمتين.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العجز المحتمل حدوثه في موارد الصندوق الاستئماني لتعيين وترسيم الحدود بعد الشروع في أعمال الترسيم. ووجهوا نداء إلى المجتمع الدولي لكي يساهم على وجه السرعة في الصندوق حتى يتسنى إكمال عملية ترسيم الحدود حسب الجدول الزمني الذي حددته لجنة ترسيم الحدود.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم أيضا إزاء الجفاف الذي يهدد إثيوبيا وإريتريا وإزاء آثاره المحتملة على عملية السلام. وأيد أعضاء المجلس النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء لكي تساهم بسرعة وبسخاء في تمويل العمليات الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا في إطار عملية النداء الموحد وغيره من الآليات.

وأخيرا، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي للممثل الخاص وللأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة ولموظفي لجنة ترسيم الحدود لما يبذلونه من جهود من أجل عملية السلام. ورحبوا بتعيين القائد الجديد لقوة البعثة، اللواء روبرت غوردون، وأعربوا عن شكرهم للواء باتريك كمايرت على ما قام به من أعمال خلال قيادته للقوة في العامين الماضيين.

جمهورية أفريقيا الوسطى (٨ كانون الثاني/يناير)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال لامين سيسي. وأعادوا تأكيد مساندتهم التامة لعمله كمدير لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ظل الظروف الصعبة السائدة حاليا.

وذكر أعضاء المجلس بمعارضتهم لأي محاولة للاستيلاء عنوة على السلطة. ولاحظوا بارتياح النداء الذي وجهه الرئيس باتاسي في بيان ألقاه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر للدخول في حوار وطني، وأشادوا بإنشاء لجنة لتنسيق الحوار الوطني مؤخرا. كما رحبوا بتقديم مشروع قانون بشأن حرية الصحافة. وشجعوا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تهيئة الظروف المواتية للدخول في حوار شامل لا يُستبعد فيه أي طرف من الأطراف. وطلبوا إلى الأمين العام مواصلة تقديم الدعم والمساعدة في هذا الشأن.

ورحب أعضاء المجلس بمواصلة نشر القوة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، بقيادة غابون وبدعم لوجستي ومالي من فرنسا. وحيوا أعضاء الاتحاد لما يبذلونه من جهود. ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساندة مالية ولوجستية إلى القوة.

ولاحظ أعضاء المجلس بارتياح التزام تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ مختلف أحكام الاتفاق المبرم في ليبرفيل خلال مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، برعاية رئيس غابون، الحاج عمر بونغو، تنفيذا تاما وفوريا. ورحبوا باتفاق الطرفين على عقد اجتماع للجنة المشتركة في ليبرفيل على الفور ودعوهما إلى اغتنام هذه الفرصة لتحسين علاقاتهما الثنائية جوهريا.

وأبدى أعضاء المجلس اهتمامهم المستمر بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وأعادوا تأكيد مساندتهم لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا المجال.

ودعا أعضاء المجلس جميع الجهات المانحة إلى أن تنظر بصورة إيجابية في الحالة الاستثنائية التي تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى.

العراق (٩ كانون الثاني/يناير)

اجتمع أعضاء مجلس الأمن صباح اليوم للاستماع إلى إحاطة قدمها هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومحمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستمع أعضاء المجلس باهتمام وانتباه بالغين إلى التقييم المستكمل الذي قدمه السيد بليكس والسيد البرادعي بشأن تقييم الإعلان العراقي، وإلى تقريرهما المتعلق بالتقدم الذي أحرزته أنشطة التفتيش في العراق منذ استئنافها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد مساندتهم الكاملة لعمل السيد بليكس والسيد البرادعي ولمواصلة أنشطة التفتيش وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بغية تحقيق نزع سلاح العراق.

سيراليون (١٠ كانون الثاني/يناير)

نظر أعضاء مجلس الأمن في التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2002/1417). وأشادوا بدور الأمين العام والبعثة في صون السلام في سيراليون ووضع إطار لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته البعثة فيما يتعلق بإعادة هيكلتها والمرحلتين الأوليين من خطة تخفيض عدد أفرادها، وشجعوها على مواصلة ما تبذله من جهود. وأبرزوا مدى أهمية استمرار حكومة سيراليون في تقوية الجيش والشرطة، لا سيما عن طريق مدهما بما يلزم من دعم لوجستي وفي الهياكل الأساسية، حتى يتمكنا من الاضطلاع بمسؤوليتيهما الكاملة عن الأمن.

ولاحظ أعضاء المجلس بانشغال أن الدولة لم تبسط بعد سلطتها بالكامل على مناطق معينة من البلد، ولا سيما في مناطق إنتاج الماس، ودعوا حكومة سيراليون إلى الإسراع باتخاذ تدابير بهذا الشأن، وخاصة من خلال اعتماد سياسة متعلقة بقطاع الماس.

ورحب أعضاء المجلس بالأنباء التي تفيد بإحراز تقدم في إعادة الإدماج، وشجعوا على مواصلة الجهود المبذولة في هذا الشأن حتى يتمكن جميع المحاربين السابقين من تلقى تدريب قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

ورحب أعضاء المجلس بشروع المحكمة الخاصة في أعمالها وأعربوا عن مساندتهم الكاملة للمحكمة وللجنة الحقيقة والمصالحة. وهما يشكلان عنصرين هامين في عملية المصالحة في سيراليون.

وأبرز أعضاء المجلس، الذين يشاطرون الأمين العام انشغاله إزاء الحالة الأمنية في المنطقة، ضرورة إيجاد حل للصراعات الدائرة في ليبيريا وكوت ديفوار، وشجعوا الجهود المبذولة من قبل الدول التي تسعى إلى التوصل إلى مثل هذا الحل.

وأعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم للذهاب إلى سيراليون بمناسبة البعثة المقبلة لمجلس الأمن في المنطقة.

وفي الختام، أعاد أعضاء المجلس التأكيد على أهمية استئناف الحوار السياسي بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٥ كانون الثاني/يناير)

دعا أعضاء المجلس جميع الأطراف الكونغولية إلى الإسراع بتنفيذ اتفاق بريتوريا المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، حتى يتسنى إنشاء حكومة انتقالية من أجل إجراء انتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبرزوا أن من الضروري العمل بسرعة لتسوية المسائل الرئيسية المعلقة، ولا سيما مسألة أمن جميع الأطراف في كنشاسا، وشددوا على أهمية اعتماد اتفاق بريتوريا في إطار الحوار بين الأطراف الكونغولية بأسرع وقت ممكن.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء تجدد أعمال القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار حالة عدم الاستقرار السائدة في الشمال الشرقي من البلد. ودعوا الأطراف إلى الامتثال لأحكام اتفاق غبادوليت الموقع في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وعلى وجه الخصوص الوقف الفوري لأي نشاط عسكري في القطاع. وطلبوا تنفيذ اتفاق لواندا بسرعة وإنشاء لجنة إعادة السلام في إيتوري دون مزيد من التأخير.

وأدان أعضاء المجلس بلهجة بالغة الشدة المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة من قبل حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – الجناح الوطني في منطقة إيتوري. ويتحمل جان – بيير بيمبا، بصفته قائد حركة تحرير الكونغو، مسؤولية أمن السكان المدنيين القاطنين في المنطقة الخاضعة لسيطرته. وقد طالبه أعضاء المجلس بأن يكفل الإيقاف الفوري لهذه المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبيها. وأحاط أعضاء المجلس علما بالتزام السيد بيمبا باتخاذ تدابير بهذا الشأن وأعربوا عن اعتزامهم مواصلة رصد تطورات الوضع في هذا الشأن، مع وضع عمليات التحقيق التي تجريها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاعتبار.

وأبرز أعضاء المجلس بصورة خاصة ضرورة أن تبرهن جميع الأطراف التي تطالب بأن يكون لها دور في مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية على احترامها لحقوق الإنسان،

والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن أمن ورفاه السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وأبرز أعضاء المجلس أهمية وفاء حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء بكامل الالتزامات التي قطعتاها على نفسيهما بموجب اتفاق بريتوريا المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه. وشجعوا أيضا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآلية الطرف الثالث للتحقق على مواصلة جهودهما بغية التأكد من تنفيذ هذه الالتزامات، وبخاصة الانسحاب الكامل للقوات الرواندية وعدم تقديم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أي شكل من أشكال الدعم للجماعات المسلحة الأجنبية. وأعرب أعضاء المجلس عن انشغالهم إزاء التقارير التي تفيد بمواصلة رعاية الجماعات التي تعمل لحساب جهات أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا الجانبين إلى التعاون الكامل مع جهود التحقق التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآلية الطرف الثالث للتحقق.

ليبريا (١٧ كانون الثاني/يناير)

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، ونظروا في الحالة في ليبريا.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم استجابة الحكومة الليبرية لمقترحات الأمين العام بشأن تنقيح ولاية مكتب الأمم المتحدة في ليبريا وحثوها على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

وطلب أعضاء المجلس إلى الحكومة الليبرية وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية العمل من أجل إنهاء الصراع المسلح عن طريق الحوار وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ومفتوحة وسلمية، بما في ذلك وقف إطلاق النار لضمان الأمن للجميع. ورحبوا في هذا الصدد بنتائج الاجتماع الأول الذي عقده فريق الاتصال الدولي بداكار في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأعربوا عن انشغالهم إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد، ودعوا الحكومة الليبرية وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى كفالة حصول السكان المشردين واللاجئين على خدمات موظفي المساعدة الإنسانية بحرية.

ودعا أعضاء المجلس حكومة ليبريا إلى تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ومنصفة وشفافة، وتمكين مراقبين دوليين من رصد العملية الانتخابية.

ودعا أعضاء المجلس الحكومة الليبرية إلى الالتزام بتوطيد السلام في المنطقة، وعلى الخصوص من خلال الاحترام التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعادة تطبيع علاقاتها مع جيرانها ومع المجتمع الدولي بصورة كاملة.

الصحراء الغربية (٢٣ كانون الثاني/يناير)

تلقى أعضاء المجلس بارتياح تقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وشاطروه الاعتقاد بأن مسؤولية التوصل إلى تسوية تقع على عاتق الطرفين وحدهما.

وذكر أعضاء المجلس بأنه ينبغي، وفقا للقانون الإنساني الدولي، الإفراج الفوري عن جميع أسرى الحرب الذين ما زالوا رهن الاعتقال، وطلبوا إلى الطرفين الامتثال لهذا الطلب الوارد في الفقرة ٥ من القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢).

وذكروا كذلك بأن المجلس طلب إلى المغرب وجبهة البوليساريو في القرار نفسه مواصلة التعاون مع جهود لجنة الصليب الأحمر الدولية لتحديد مصير الأشخاص المفقودين منذ بداية الصراع.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء المأزق الذي لم تراوحه جهود بناء الثقة، رغم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ومفوضية شؤون اللاجئين دون كلل، وطلبوا إلى الطرفين الأخذ بما يلزم من حلول توفيقية حتى يتمكن الصحراويون من جانبي الجدار الرملي من إقامة اتصالات شخصية.

وانضم أعضاء المجلس إلى الأمين العام لتوجيه نداء إلى الجهات المانحة من أجل تزويد برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين بما يحتاجان إليه من موارد لسد احتياجات اللاجئين الغذائية.

وقرر أعضاء المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بغية إعطاء الطرفين متسعا من الوقت لدراسة المقترح الذي قدمه لهما المبعوث الشخصي للأمين العام، جيمس بيكر الثالث.

كوت ديفوار (٢٨ شباط/فبراير)

أبلغ الأمين العام أعضاء مجلس الأمن بالاتفاق الموقع في ختام اجتماع المائدة المستديرة التي عقدت بمشاركة القوى السياسية في كوت ديفوار، في بلينـاس – ماركوسيس في الفترة ما بين ١٥ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، وكذلك بعقد مؤتمر رؤساء الدول بشأن

كوت ديفوار بباريس يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، الذي أقر ذلك الاتفاق. وأعربوا عن ارتياحهم إزاء توصل الأطراف إلى اتفاق وحثوها على تنفيذه بطريقة بناءة ودون تأخير، مع تفادي تجدد أعمال العنف.

وذكر أعضاء المجلس بأهمية دعم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإحلال السلام والأمن في كوت ديفوار. وأشادوا بمواصلة الجهود لنشر قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة السنغال. وأثنوا على جميع البلدان الأعضاء في الجماعة التي قررت أن تساهم بوحدات في الفريق ووجهوا نداء إلى المجتمع الدولي ليمد له يد المساعدة. وأعربوا أيضا عن تقديرهم لجهود الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى تسوية في هذا الشأن.

ووجه أعضاء المجلس الشكر لفرنسا لما تبذله من جهود دبلوماسية ولنشر قواتها العسكرية بغية المساهمة في إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

وأثنى أعضاء المجلس على الأمين العام للدور الهام الذي اضطلع به في هذه المحادثات، بطريقة مباشرة أو بواسطة ممثله الخاص. وأعربوا عن أملهم في أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذ عملية السلام. وأكدوا اعتزامهم النظر على وجه السرعة في توصيات الأمين العام في هذا الشأن.

بوروندي (٣٠ كانون الثاني/يناير)

رحب أعضاء المجلس بالتوقيع على مذكرة تفاهم، في ٢٥ و٢٧ كانون الثاني/يناير، على التوالي، بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (ألان موغابارابونا)، وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية (جان بوسكو ندايكينغوروكيي). كما رحبوا بالإعلان المشترك مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا)، وقرار جان بوسكو ندايكينغوروكيي وألان موغابارابونا العودةَ إلى بوروندي يوم ١٠ شباط/فبراير والشروع في تجميع قواتهما في منتصف شباط/فبراير.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد مساندتهم للمبادرة الإقليمية، ولدور جنوب أفريقيا التيسيري وللاتحاد الأفريقي.

وأشاد أعضاء المجلس بموافقة الجهاز المركزي للاتحاد الأفريقي على تأييده نشر فريق من المراقبين، تعقبه البعثة الأفريقية فورا بعد ذلك، وطلبوا إلى جماعة المانحين الدوليين إتاحة الموارد اللازمة.

وأثنى أعضاء المجلس على البلدان التي أعلنت استعدادها لإرسال مراقبين والإسهام بوحدات عسكرية في البعثة الأفريقية.

وشجع أعضاء المجلس الأطراف على الاحترام التام لكافة الالتزامات التي قطعتها على نفسها وأبرزوا أهمية وفائها جميعا بالالتزامات المتصلة بالمرحلة الانتقالية المقررة في شهر أيار/مايو المقبل. وفي هذا الصدد، ناشدوا الأطراف في الإعلان المشترك الامتناع عن القيام بأي عمل عسكري، والتوقف عن تجنيد محاربين ومواصلة المفاوضات.

وحث أعضاء المجلس قادة الأطراف المتحاربة على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار.

وطالب أعضاء المجلس بأن يضع حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية (أغاثون رواسا) حدا لأعمال القتال على الفور وينضم إلى عملية السلام، بغية التفاوض دون المزيد من التأخير بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار.

وحث أعضاء المجلس قادة الأطراف الموقعة على التعجيل باتخاذ تدابير رامية إلى إصلاح القطاع الأمني وإتاحة المعلومات اللازمة الكفيلة بتحديد الطرائق التي ينبغي نهجها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وطلب أعضاء المجلس إلى جميع الأطراف البوروندية التي تجند أو تستخدم الجنود الأطفال، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية، التوقف فورا عن هذه الممارسات.

وحيا أعضاء المجلس جماعة المانحين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، لإسهامها في عملية السلام، وطلبوا إليها مواصلة تقديم دعم مالي ومادي ولوجستي في المرحلة التالية من تلك العملية.